في ختام مناقشات دراسة إستراتيجية التنمية الصناعية

الخبراء يؤكدون امتلاك اليمن فرصاً واسعة لقيام صناعات واعدة في مجالات الأغذية والمعادن والطاقة المتجددة

■ ،،كتب/أحمد الطيار

اختتمت أمس بصنعاء الحلقة النقاشية حول الدراسة الميدانية لإستراتيجية التنمية الصناعية في اليمن التي نظمتها وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الحكومة الماليزية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة يومين بالتأكيد على أن هناك فرصا واعدة أمام اليمن لقيام صناعات إستراتيجية واسعة النطاق تشمل مجالات الأغذية والمعادن والطاقة المتجددة والمنتجات التجميلية الخضراء.

وفي جلستي الأمس استعرض فريق الخبراء الماليزي من شركة سيريم الماليزية برئاسة ون زهرة ون والتي أعدت الإستراتيجية ونفذت دراستها الميدانية على مدى عام ونصف بتمويل من الحكومة الماليزية، محورين هامين هما الصناعات الغذائية الواعدة بشقيها النباتية والسمكية وقطاع الطاقة والصناعات المعدنية.

وبينت الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانيات جيدة لقيام صناعات غذائية سمكية تعتمد أساسا على الإنتاج الحالي لليمن من الثروة السمكية والأحياء البحرية، فمن الإنتاج السمكي ستقام صناعات غذائية متعددة يمكن تصديرها للخارج مما يجعلها توفر قيمة مضافة كبيرة وليس الاعتماد على تصدير المنتجات البحرية مباشرة كما هو الآن.

مبينتا أن الأسواق الدولية تحتاج لأنواع معينة من الأطعمة البحرية وهي التي تتوفر في اليمن بنسبة كبيرة وستجني ثمارا واسعة للأيادي العاملة في تلك الصناعات في حال قيامها.

وفي جانب الصناعات الغذائية النباتية هناك فرص واعدة لإنتاج مشروبات غذائية وأطعمة من التمور والرمان والموز وهي بحد ذاتها من أهم المنتجات اليمنية المنافسة ،كما يمكن للصناعات الحالية الاستفادة من الألبان المحلية ودمج صناعات غذائية بها مما ينتج مكونا هاما سيمثل قوة غذائية للمجتمع بقيمة بروتينية وفيتامينات كبيرة.

كما أشارت الدراسة إلى جانب هام من الصناعات المعتمدة على النباتات مثل صناعات الأدوية والمنتجات التجميلية والمنظفات.

وأشارت إلى أن اليمن يمكنه إنشاء مثل هذه الصناعات طالما وأنها تعتبر توجه العالم حاليا لأنها منتجة خالية من المواد الكيميائية ومن مصدر أخضر، وفي جانب قطاع الطاقة الواعدة يمكن قيام صناعة طاقة متجددة من مصادر جديدة تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية والحرارة في باطن الأرض الأمر الذي سيمكن اليمن من توليد ما يقارب من ٢٥٪ من احتياجاته المستقبلية من هذه المصادر إن تم توفير التمويل اللازم لها وفقا للأنظمة العالمية.

وتوضح الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانيات هائلة لإنتاج الطاقة الجيوحرارية من باطن الأرض وهي بذاتها ستمثل نقلة نوعية لليمن في إنتاج طاقة نظيفة وفقا للمعايير الدولية

وأوضحت الدراسة أن هناك فرصا عديدة لإنتاج صناعات معدنية عديدة من خلال استغلال المواد والمعادن اليمنية ففي حجز الجير مثلا يمكن قيام صناعات لطحنها وفرزها إلى إحجام صغيرة بقيمة الميكرو والنانو بحيث ستضيف قيمة مضافة هائلة لليمن من خلال بيعها في الأسواق الدولية.

وركزت الدراسة على جوانب هامة هي الابتكار والتغليف والتعليب الجيد للمنتجات اليمنية مؤكدة أن هذه الشروط هي المفتاح الحالي للأسواق الدولية.

وفي ختام الحلقة أكد عبد الله عبد الولي نعمان وكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد على أهمية أن تتسم الإستراتيجية بالابتكارية والإبداع بحيث يساعد الإبتكارية في الوصول إليها والمرونة بالقابلية للتنفيذ والتغيير عند الحاجة .

وحث أيضا على ضرورة أن تأخذ الإستراتيجية بعدا اجتماعياً ذات ديناميكية قابلة للاستمرار والتفاعل معها من قبل المواطنين وبحيث تشكل المصداقية أهم مرتكزاتها .

وتهدف الدراسة والإستراتيجية إلى تقييم إمكانية تطوير الصناعة كمصدر جديد للنمو والحد من اعتماد البلاد على النفط كمصدر واحد للدخل وتوجيه عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط إلى تنمية اقتصاديه ذات توجه صناعي لدفع عجلة النمو والحد من الفقر وزيادة الدخل القومي الإجمالي.

وتعمل في محاورها إلى الوصول باليمن إلى دولة ذات تنمية بشرية متوسطة بحلول ٢٠٢٥م إذ أنها ستعمل على التوائم مع الرؤية اليمنية من خلال تأهيل المناطق الصناعية الحالية وإيجاد مناطق جدية مؤهلة وتشجيع الصناعات الاستخراجية وتطوير القطاع الزراعي والثروة السمكية والاستفادة من الموقع الجغرافي لليمن والاتجاه نحو الصادرات وبناء المناطق الحرة وتوسيع الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة وتحديث الإدارة و التخفيف من الفقر واستغلال الإمكانيات السياحية .

واتبعت الدراسة الميدانية لوضع الإستراتيجية منهجية واسعة ومشاركة ذوي المصلحة ، وخصوصا اللاعبين الرئيسيين في الصناعات القائمة وصانعي السياسات الحكومية، واعتمدت المجموعات العنقودية كمدخل تنموي لوضع " إستراتيجية التنمية الصناعية في اليمن".

ويهدف هذا المدخل إلى خلق التآزر والتفاعل الذي يقود إلى تعظيم الاستفادة من الموارد الشحيحة المتاحة وفي الوقت نفسه تعزيز نقاط قوة الصناعة بحيث يمكنها استغلال الفرص بطريقة أكثر فاعلية.

وغطت الدراسة الصناعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية، وبيئة التنمية الصناعية الحاسمة للنمو، باتباع ثلاث مراحل رئيسية تمثلت في تحليل الوضع الراهن، والتحليل المُقارن، والتوصيات الإستراتيجية.

ووفقا للدراسة فإن إستراتيجية التنمية الصناعية ستمكن الصناعات الواعدة من المساهمة في تحقيق أهداف الحكومة الاقتصادية التي تضمنتها رؤية اليمن ٢٠٢٥ ,

وأوضح فريق الخبراء الماليزيين أن الهدف الكلي من إستراتيجية التنمية الصناعية التوصية بالقطاعات الصناعية الواعدة التي تمكنها حفز وتوفير الوقود للنمو الاقتصادي، إما عن طريق الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة، والتحول من اقتصاد يعتمد على القطاع النفطي إلى الاعتماد على القطاع الصناعي كمحرك للاقتصاد.

وتخلل الحلقة النقاشية التي شارك فيها المسئولون والمختصون في الوزارات والجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص والصناعي والأكاديميون وممثلون عن المنظمات المانحة عدد من المداخلات الهادفة إلى إثراء مسودة إستراتيجية التنمية الصناعية في اليمن بالرؤى والملاحظات .وثمن المشاركون الجهد المتميز والمنهجية العلمية المتبعة في إعداد مسودة إستراتيجية التنمية الصناعية.

وأكدوا أهمية القطاع الصناعي الواعد في تحريك النمو المستدام من خلال ما يمثله من حفز للتطور في القطاعات الإنتاجية الأخرى والقطاعات الخدمية، وقدرة عالية على التشابك والترابط محلياً وإقليميا وعالمياً.

الحجري يضع حجر الأساس لمشاريع خدمية بمديرية العدين

■ ،،إب / سبأ

اطلع محافظ إب، أحمد عبدالله الحجري أمس على الموقع المخصص لإقامة حاجز مائي بوادي الدور بالعدين.

وزار المحافظ الحجري مستشفى العدين واطلع على الخدمات التي يقدمها قسم الطوارئ التوليدية والذي تم إنشاؤه بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية بكلفة ٢٥٠ ألف دولار، كما اطلع على قسم العلاج الطبيعي للأطفال بالمستشفى.

ووضع المحافظ حجر الأساس لحاجز الري السيلي التحويلي بوادي الدور ووادي عنه، الذي تموّله هيئة التنمية الدولية ومشروع الحفاظ على التربة بكلفة ١٢٨ ألف دولار، واطلع على سير العمل في قنوات وادي عنه ووادي الدور الممولة من مشروع الحفاظ على التربة، وكذا سير العمل في شق طريق العدين حليان ذي السفال بكلفة ١٥٠مليون ريال والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه ٣٠٪، كما وضع المحافظ حجر الأساس للوحدة الصحية بعزلة الماجل بكلفة ٤١ مليون ريال.

رافق المحافظ وكيل المحافظة للشئون الفنية عقيل فاضل والأمين العام المساعد للاتحاد التعاوني الزراعي فيصل القفاز ومدير عام مشروع الحفاظ على التربة حمود الربيدي وعدد من المسؤولين بالمحافظة.

عوض يؤكد الحفاظ على الشعاب المرجانية

■ ،،عدن/سبأ

عقدت أمس بعدن ندوة علمية بحثية في مجال الأحياء المائية نظمتها الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية أدارها احد الخبراء الأسبان المتخصصين في مجال الأبحاث السمكية التابع لمشروع الأسماك الخامس.

وتركزت موضوعات الندوة في جوانب الحفاظ على البيئة البحرية وتقديم الإرشادات للصيادين التقليديين إلى جانب مواصلة الأبحاث العلمية في المجال السمكي.

وأوضح نائب رئيس الهيئة المهندس سالم صالح عوض لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ في كلمته أن الندوة التي نظمت للباحثين في المركز أكدت على أهمية التطبيق العملي والإرشادي والحفاظ على الشعب المرجانية وطرق اصطياد الأسماك دون الصيد العشوائي ومكافحة التلوث.

الجدير بالذكر أن المشاركين في الندوة وهم من الباحثين في الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية إضافة إلى الخبير الاسباني سيقومون بالنزول الميداني إلى عدد من المناطق الساحلية في عدد من محافظات الجمهورية للاطلاع على جوانب الاصطياد وتقديم الإرشادات للصيادين.

مناقشة مستوى تحصيل الموارد المالية بالمهرة

■ ،، المهرة/سبأ

ناقش اجتماع أمس بمحافظة المهرة برئاسة المحافظ علي محمد خودم، ضم مدراء عموم المكاتب الإيرادية والمكاتب التنفيذية ومدراء عموم مديريات المحافظة مستوى تحصيل الموارد المالية خلال الفترة يناير- سبتمبر من العام الجاري.

وأكد المحافظ خودم على أهمية تحصيل الموارد المحلية والمشتركة بشكل افضل وبما يعزز من مستوى تحصيل الإيرادات في المكاتب الإيرادية بالمحافظة.

كما بحث محافظ المهرة مع مدراء عموم المكاتب الإيرادية إجراءات عملية التحصيل للموارد المالية والصعوبات التي تواجه سير العمل.. مؤكدا في هذا الصدد انه سيتم اتخاذ إجراءات صارمة لكل مقصر في اداء واجبه في عملية تحصيل الموارد المالية بالمحافظة.

حضر الاجتماع الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة سالم عبدالله نيمر والوكيل المساعد للمحافظة حسين علي المسعدي.

٢٥ مليار ريال تكلفة مشاريع الطرق الرئيسية بمحافظة الضالع

■ ،، الضالع/سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية لمحلي الضالع في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب، مستوى تنفيذ المشاريع القائمة في مجال الطرق والمشاريع المتعثرة والإجراءات اللازمة لاستكمالها في موعدها المحدد.

وفي الاجتماع الذي ضم مسؤولي مكتب الأشغال العامة والطرق والوحدة الاشرافية والهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة، قدم مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة المهندس عبدالرحمن علي حمود، شرحا عن مستوى تنفيذ مشروع الدائري لمدينة الضالع البالغ طوله ١٠ كيلو مترات بعرض ٣٠ مترا.. مبينا أن نسبة الإنجاز في هذا المشروع بلغت ٧٠٪.

وأشار المهندس حمود إلى أن نسبة الإنجاز في مشروع الدائري الشرقي لمدينة قطعية البالغ طوله ٤ كيلومترات ونصف بلغت ٧٢٪.

وتطرق إلى الإجراءات العملية لاستكمال سفلتة ورص الشوارع الداخلية لمدينة سناح المرحلة الأولى والثانية وبمساحة ١٤ كيلومترا والبالغة نسبة الإنجاز فيها ٧٥٪.

واقر الاجتماع التصورات المقدمة من مكتب الأشغال والوحدة الاشرافية والجهات المنفذة بشأن استكمال تنفيذ هذه المشاريع الثلاثة البالغة كلفتها ٣ مليارات و١٠٠ مليون ريال.

وشدد المحافظ طالب على ضرورة حل كافة الاشكاليات امام تنفيذ المشاريع الحيوية لما لها من أهمية في الدفع بعجلة التنمية في المحافظة.

وأشار إلى أن هذه المشاريع تأتي ضمن العديد من مشاريع الطرق الرئيسية التي تربط المديريات بعاصمة المحافظة والطرق الريفية الأخرى التي تربط مناطق المحافظة ببعضها البعض وبتكلفة نحو ٢٥ مليار ريال بتمويل حكومي.

حضر الاجتماع أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة محمد غالب العتابي، ووكيلا المحافظة صالح أحمد صالح، وأحمد مثنى البلعسي.

بطول ٥٣ كيلو مترا

تدشين طريق الامان بني العوام بتكلفة ٢,٤ مليار ريال

■ ،، حجة/سبأ

دشن محافظ حجة فريد أحمد مجور أمس أعمال السفلتة بمشروع طريق الامان الشغادرة بني العوام والشغادرة بني النهاري، بطول ٥٣ كلم٢ وبكلفة مليارين و٤٢٨ مليون ريال.

واطلع المحافظ مجور على سير العمل الجاري في مشروع الرئيس الصالح السكني لذوي الدخل المحدود بمديرية عبس، الذي يشغل مساحة ٢٥٠ ألف م٢، ويتكون من ١٠٠ وحدة سكنية بكلفة ٤٤٥ مليونا و٣٦٨ الف ريال بتمويل من وزارة الأشغال العامة والطرق.

واستمع المحافظ إلى ايضاح من قبل مشرفي المشروعين حول نسبة الإنجاز الحالية في أعمال الشق بمشروع طريق الامان بني العوام والتي بلغت ٧٠٪، وكذا نسبة الإنجاز في مشروع الصالح السكني البالغة ٩٥٪.

واهاب المحافظ بالعاملين في المشروعين إلى رفع وتيرة العمل وتكثيف الجهود لإنجاز المشروعين خلال البرامج الزمنية المحددة ووفق التصاميم المعتمدة، مشيرا إلى الأهمية الكبيرة لمشروع طريق الامان بني العوام، والذي يعد من ابرز المشاريع في المناطق الجبلية الوعرة بالمحافظة، وسيسهم في خدمة ما يزيد عن ٢٠٠ ألف نسمة من سكان المديريات التي يمر فيها.

رافقه خلال الزيارة مدير عام مديرية عبس ناصر الحاج.

عقد ورشة عمل إقليمية حول أسماك القرش بالمكلا

■ ،،المكلا/سبأ

اختتمت بالمكلا أمس فعاليات الورشة التدريبية الإقليمية حول تصنيف وتقييم أسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن التي نظمتها الهيئة الإقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن البيرسك بالتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة بمشاركة مندوبين من الدول المطلة على البحر الأحمر والبالغ عددها سبع دول والتي استمرت أربعة أيام.

وتلقى المشاركون عدداً من المحاضرات حول تقسيم اسماك القرش وحياتها الإقليمية في البحر الأحمر وخليج عدن إلى جانب استعراض صور بالبروجكتر حول نشاط الهيئة الإقليمية وأهمية الورش والدورات والمؤتمرات التي تعقد في الدول الإقليمية بهدف تقييم وتطوير كيفية الحفاظ على أنواع اسماك القرش باعتبارها محور توازن البيئة البحرية وتقييم القدرات وبنائها في الدول الإقليمية لإقامة المشاريع الهادفة إلى حماية الشعاب المرجانية وتقوية الرصد في المياه التي تساعد على إدارة مخزون لأسماك القرش.

وفي حفل اختتام أعمال الورشة ألقيت عدد من الكلمات من قبل المدير العام لإدارة تقييم الأثر البيئي في الهيئة العامة لحماية البيئة سالم عبدالله باقحيزل وعميد كلية البيئة والأحياء البحرية في جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا الدكتور محمد سعيد خنبش ومنسق الورشة زاهر الاغوان أشارت إلى النجاح الذي حققته الورشة على مدى أربعة أيام والتي شملت على عدد من المحاضرات النظرية والتطبيقية والنزولات الميدانية إلى كلية البيئة ومركز الدراسات في جامعة حضرموت وما بذلته الجامعة من تسهيلات للمشاركين في الورشة وتوفير الإمكانيات اللازمة للأعمال النظرية والتطبيقية وما خرج به المشاركون في الورشة من استفادة من كافة المحاضرات النظرية والتطبيقية.

شاكرين كل من ساهم في إنجاح برامج الورشة وكذا الدور الذي لعبه الخبير الألماني المحاضر في الورشة الدكتور فريد كروب.

حضر أعمال الورشة رئيس مركز الدراسات بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا الدكتور سالم ربيع بازار والخبير الألماني محاضر الورشة الدكتور فريد كروب.

تدشين فعاليات معرض « طموحي » الأول بعدن

■ عدن/الثورة /ميرفت فوزي

دشن امس في العاصمة الاقتصادية عدن فعاليات معرض طموحي الأول تحت شعار "خدمات ترسم طموح المستقبل" تنظمه وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن ومؤسسة الغانم بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ويشارك بالمعرض الذي يعرض خدمات مكاتب الدعاية والإعلان والمعاهد والمكاتب الاستشارية ومكاتب توظيف الشباب والقطاع الخاص والعام ودور هذه القطاعات في دعم إبداعات الشباب والمنشآت الصغيرة وفتح قنوات اتصال فيما بينهم. على مدى أربعة أيام عدد كبير من الشباب والشابات.

وفي حفل التدشين عبر وكيل المحافظة لشؤون الاستثمار أحمد الضلاعي على سعادته بتفاعل الشباب مع مثل هذه البرامج التي تعبر عن طموح شباب اليمن وارتقائهم إلى تحقيق آمالهم العظيمة في ظل وطن آمن تحت قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي أولى جلّ اهتماماته بشباب هذا الوطن العملاق مشيرا إلى أهمية تنظيم مثل هذه المعارض التي تعرض الخدمات للشباب. مؤكداً أهمية مساعدة الشباب وتنمية مهاراتهم وتأهيلهم على إقامة المشاريع وتحقيق طموحاتهم باعتبار الشباب أساس التنمية في المجتمع.

وأشار إلى أهمية المساهمة في إيجاد فرص عمل للشباب والاستفادة من التنوع الاقتصادي وتحويل طاقاتهم إلى منتجة وإنجاح مشاريعهم. داعيا القطاع الخاص إلى مدّ يد العون للشباب الطموحين وخص بذلك بيت هايل سعيد انعم الذين أصبحو عمودا اقتصاديا هاما في الوطن كما دعا الشباب إلى المشاركة في برنامج طموحي والاستفادة منه في تطوير قدراتهم وخلق فرص عمل تساعد في عملية التنمية الاقتصادية.

حضر الحفل مدير مؤسسة الغانم نبيل غانم ومدير فرع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بعدن أحمد عبدالباري ومساعد ضابط مشاريع في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر صفاء الحبيشي وأحمد العوذلي وعدد كبير من المشاركين الشباب والشابات.

دراسة تدعو لوضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكدت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي.

ونبهت إلى أهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحة للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة إستراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الإستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.